[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال ابن الطّراوة في المقدّمات في قول سيبويه : « باب ما يحمل الاسمُ فيه على مرفوع ومنصوب » : كلامه في هذا الباب صحيحٌ ، وعارضوه بأوهام كثيرة ، فوقفت عليها وعلى بعضها من كتب الشّارحين . وإنما أوقع لهم الشك توهّمهم أن الواو عاطفة ، ولم يعرضوا للجامعة بحرف ، وقد أشرت إليها في قوله : « ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك » « ويقولان ذاك » على معتقدي في الواو ./ [٣ / ١٣٤]

وأظرف ما رأيت من هذا الجهل ، قالوا : والجامعة شيءٌ نصّه الفسوّى[١] في (الإيضاح)[٢] ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير فكان فيما ذَكَر : أنّ التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان ، وعدّد منه ضروباً[٣] قال : « وجُمع الشّمس والقمر »[٤] ، فأدخله في باب ما

---

(١) الفسوى : هو أبو عليّ الفارسّي صاحب كتاب : « الإيضاح » و«فسا» : بلدة بفارس ، ومنها الثياب الفساويةّ .

(٢) انظر التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح ١١٤ ، ١١٥

(٣) في ط فقط : « ضروبات » بزيادة التاء .

(٤) القيامة / ٩

يحذف منه التاء ، والأصل استعمالها ، ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة ، وأن التّاء لا تجوز هنا البتَّة .

وإنما اختبرتك بهذا لتعلم أن هذه الأصول التي أُغْفِلت من أوكد الواجبات إحكامها ، والأخذ بما يتوهّم فيه نقضُها وإبرامُها .

وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواصّ أهل الأندلس في طرح الواو من قولك : « وصلّى اللهّ على محمد »؛ إذ توهموها عاطفة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانَها ، واتّفقوا على إسقاطها تقصيرا بالسّلف، وتمرّساً بالخلف، مع العُجْبِ بأنفسهم، والْغفْلة عما تورّطوا فيه من جَهلهم .

ومن الحقّ على مَنْ لا يعلم أن يقتدي بمن تقدّمه ، ولا يرسل في الباطل قدمه ، لاسيما فيما نقلته الكافّة، وأطبقت عليه الأمة . انتهى .

[توجيه قراءة : إنّ هذان لساحران]

رأيت بخط ابن القمّاح ، قال ذكر القفطى في كتاب : (إنباهُ الرّواة على أنباء النّحاة[1]) : أن القاضي إسمعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : ما وجه قراءة من قرأ « إنّ هذان لساحران[2] » على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟

(١) طبع بتحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل : طبع دار الكتب المصرية،وفي ط : انباء الرواه على أنباء، تحريف واضح .

(٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم والكسائي =

فأطرق ابن كيسان مليًّا ، ثم قال : نجعلها مبنيّةً لا معربةً ، وقد استقام الأمر .

قال : فما علّة بنائها ؟ قال : لأن المفرد منها « هذا » وهو مبنيّ ، والجمع هؤلاءِ، وهو مبنيّ، فتحمل التثنية على الوجهين، فأعجب القاضي ذلك، وقال:

ما أحسنه لو قال به أحد ؟ فقال ابن كيسان : ليقل به القاضي ، وقد حسُن .

[مسألة من كتاب : « سفر السعادة]

في كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) للإمام علم الدين السّخاوي :

مسألة : سأل عنها علّي بن زيد الفصيحي، أبا محمد القاسم بن علي الحريريّ ، قال

ما يقول سيدنا أدام الله توفيقه في انتصاب لَفْظَيْ[1] بعض/ [٣ / ١٣٥]
الشعراء وهو قوله :

٥٧٧ = تُعَيِّرُنا أننا عالةٌ ونحن صعاليكَ أنتم مُلوكَا

= وآخرين . وقد بلغت أوجه القراءة في هذه الآية تسعة أوجه . انظر قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات .

(١) اللفظان هما : صعاليك ، وملوكا .

وعلى ماذا عطف قوله : « ونحن » ؟ وعلى أي وجه يعمل المُتَنبِّي وغيره من الشعراء نحو «أسمر مقبلها»، و«أبيض مجردها[١] »؟ وهل هما من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين أوْلا ؟ فإن الشّريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جارية على يَفْعُل من فعلها نحو : حَسَنٌ وكريمٌ، فإن حسناً ليس على وزنه يَحْسُن ، وأسْمر ليس[٢] على وزنه : يَسْمُر [٣] فإن اللغتين قد حُكِيتا، وليس هذا شرطها.

تنعم[٤] بإيضاحها .

الجواب : اللّهم إنا نعوذ بك أن نعْنت كما نَستعيذُ بك[٥] أن نُعْنَت ، ونبوء إليك من أن نَفْضَح كما نستعصمك من أن نُفْضَح ، ونستمنحك بصيرةً تشغلنا بالمُهمّات عن التّرهاتُ، وتنزّهنا عن التعلّم للمباهاة والمباراة ، ونسألك اللهم أن تجعلنا مِمّن إذا رأى حسنة رواها ، وإن عثر على سيئة واراها، برحمتك يا أرحم الراحمين .

وقفت على السؤالين الملوّح بِسرّ[٦] مصدرهما ، وهُجْنة

(١) في القاموس : « جرد » : امرأة بضة الجُرْدة والمُجرّد ، والمجَرّد: أي بضة عند التجرّد .

(٢) كلمة : « ليس » سقطت من ط ، وهو تحريف .

(٣) في ط: فقط يسمر ويسمر» بتكرار يسمرُ تحريف

(٤) النّعمة بفتح النون : التنعيم ، ويقال : نعمّه الله تنعيماً وناعمه : فتنعّم . والنُّعمة : اليد والصنيعة والمنة ، وما أنعم به عليك . ومعنى العبارة : قدّم لنا مِنّةً بتوضيحها .

(٥) في ط فقط : « نستعيذك »

(٦) في ط فقط : « بشر » بالشين .

مصدرهما ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الأغلوطات ، وزجر عن تطلّب السّقطات والعثرات .

وكان ابن سيرين إذا سئل عن عويص اشمأزّ منه ، وقال : سل أخاك إبليس عن هذا .

ومع هذا فإني كرهت ردّ السائل ، ولرُبّ عَىٍّ أفصح من لَسِن ، لاسيّما إذا لم يأت بِحَسن .

أمّا السؤال الأول فهو من مسائل المعاياة ، وسُولةُ[1] الإعنات ، ولا عيب أن يجهله النّحوي المدرّس[2] فضلاً عمّن لا يدعي ولا يُلْبِس .

وهو من الأبيات التي جرى فيها التّقديم والتأخير ؛ لضرورة الشعر . وتقديره : تُعَيّرنا أننا عالةٌ صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن ، (وعالة) فيه جمع عائل المشتق من : عال يَعول ، وانتصاب صعاليكَ به ، وملوكاً صفتهم .

وأما أسمر وأبيض فإنما أُعملا لمجيء الفعل منهما على إِفْعَلّ وافْعَالّ المخالفين لِزِنَتيْهِما . فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلّي نكبت فيه عن طريق الصواب .

قال السّخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيماً ، لأن الملوك لا

(١) في ط فقط : «وأسولة» وهو جمع قِلّة ، يقال : سلْتُه أساله فهو مسول مثل : خفته أخافة فهو مخوف ، وأصله الواو بدليل قولهم : هما يتساولان .
وفي النسخ الأخرى : سولة «بدون همزة في أوله ، والسّولة كالسؤال عن ابن جنى . انظر اللسان : «سأل» .

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، ولعلها ـ والله أعلم ـ المُتَمرِّس

تكون صفة للصعاليك .

وقوله في تقديره : « صعاليك ملوكا أنتم ونحن » لا معنى له

[٣ / ١٣٦] وإنما/الصواب أن يقال عالة بمعنى عالني الشيء : إذا أثقلني ، أي تعيرنا بأننا عالة ملوكاً أي نثقلهم بطرح كَلّنا عليهم في حال التصعلك، فصعاليك منصوب على الحال .

وقوله : «ونحن» مبتدأ و «أنتم خبره» أي ونحن مِثْلكم فكيف تعيّرنا ؟ قال الله تعالى : « وأزواجُهُ أمهاتهم »[1] . وقول النّحاة : أبو يوسف أبو حنيفة .

وتقدير الشعر تعيّرنا أننا عالة ملوكاً صعاليكَ ونحن أنتم .

وفي عال بمعنى أثقل جاء قول أميّة بن أبي الصّلت :

٥٧٨ = سلع مّا ومثلــه عُشَــرٌ مّا عائلٌ مــا وعــالــت البيقُــورا[2]

---

(١) الأحزاب / ٦

(٢) من شواهد ابن الشجريّ ٢/٢٤٦ ، والمغنى ١/٣٤٨ وقد نسب إلى أمية بن أبي الصلت

وفى أمالي ابن الشجري : ذكر ابن قتيبة في كتاب : «معاني الشعر» : أن الأصمعيّ ذكر عن عيسى بن عمر أنه قال : ما أدري ما معنى هذا البيت ، ولا رأيت أحداً يعرف معناه ؟

وقال غيره : إن أمية قال هذا البيت في سنة جدب ، وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ، ثم يعقدون في أذنابها ، وثني عراقيبها =

أي أثقلت البقر بما حملت في أذنابها من السّلع والعُشَر .

وأما أسمر وأبيض وأحمر فانهم أجروا هذا الضّرب مجرى الصفة المشبّهة باسم الفاعل ، ومن ذلك «أجبّ» في قوله :

٥٧٩ = وَنُمْسِكُ بعدهبِذنابِ عَيشٍ أجبَّ الظّهر ليس له سَنَامُ[1]

يجوز في « الظهر » الرّفع والنصب والجّر .

وكذلك تقول في مؤنث أحمر :مررت برجلٍ حمراءَ جاريتُه، كما تقول : حسنةٍ جاريتهُ ،أجْرَوْا حمراء » مجرى حسنة ، وشبّهت هذه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل في أنها تذكّر وتؤنّث ، وتثنّى وتجمع ، وأنها تدلّ على معنى ثابت .

وشبه أيضاً أفعل التّفضيل بالصّفة المشبهة إذا لم يكن مصحوباً بـ « مِنْ » ،وكان صفة لما ذكرناه نحو : « أجب » .

[مسألة في سفر السعادة بين أبي جعفر النحاس وابن ولاّد]

وفي سفر السّعادة أيضاً : هذه مسائل جرت بين أبي جعفر

السلع والعُشر،ضربين من الشجر، ثم يعلون بها في جبل وعر، ويشعلون فيه النار ، ويضجون بالدعاء والتضرّع ، وكانوا يرون ذلك من أسباب السقيا .
والبيقور: البقر ،والعائل : الفقير .

(١) الشاهد للنابغة الذبيانيّ . انظر ديوانه / ٢٣٣ .

النّحاس وبين أبي العباس ابن ولاّد ، وبعث قولهما إلى ابن بدر ببغداد ، ومال مع أبي العباس على أبي جعفر ميلاً مُفرِطاً ، وكأنه قد ارتشى .

وقال لي شيخنا أبو القاسم الشّاطبي ـ رحمه الله ـ وقد أوقفته على هذه المسائل واغتبط بها غاية الاغتباط : أبو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النّحاة ، وأبو العباس له ذكاء وصِدْق ـ رحمه الله ـ وستقف من كلام الرّجلين على ما يدلك على صِحّة ذلك .

ابتدأ أبو جعفر ، فقال لابن ولاد : كيف تبنى من «رجا» «يرجو» : « افْعَلَلْتُ » « وافْعَلَيْتُ » ، « وافْعَلَوْتُ » فقال أبو العباس : أما افْعَلَيْت : فارْجَوَيْتُ ، وأمّا / افْعَلَوْت : فارجَوَوْت ، وأمّا افعللت : فارجووت أيضاً . [٣ / ١٣٧]

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ .

أمّا ارْجَوَيْت في افْعَلَيْتُ فلا يعرف في كلام العرب افْعَلَيْتُ ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت للزم أن يقول في «اغْزَيت» : افعيت ، لأن من زعم أن الرّاء من جعفر زائدة لزمه أن يقول : هو «فعلر» ، وأن يقول في ضَرَب : فَعَبَ ، ولا يقوله أحد .

قال السّخاوي : هذه العبارة في قوله : لأن من زعم أن الراء من جعفر زائدة ليس بجيد[1] ؛ لأنها توهم أن من الناس مَن يقول ذلك .

(١) في ط : « بجيدة » تحريف

وكان الصّواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن الراء من جَعفر .

ثم قال : وأمّا ارجووت في افْعَلَوْت وافْعَلَلْت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأنا لا نعلم خلافاً بين النّحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها تقلب ياءً كما قالوا في : أفْعَلْت من غزوت : أغزيت ، وفي استفعلت: استغزيت.

والوجه عند أبي جعفر: أن لا يبني من « رجا » إلاّ افعللت ، فيقال : ارجووت أرجوى ارجواءً ، فأنا مرجوٌّ مثل : احمررت أحمرُّ احْمرارًا ، فأنا مُحْمَرٌّ ، إلاّ أنك تقلب في: ارجويت أرجوي ، وتدغم في احمرّ يحمرّ ، وهو كثير في كلام العرب نحو: ابيضضت،واصفررت.

قال محمد بن بدر : إنّما قال في افعليت : ارجويت بالياء ، لأنها مبدلة من الواو، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل ، والزّائد يمثّل على لفظه .

قال السّخاوي : هذا خطأ ، لأن هذا لو صحّ لقيل في قال وباع وزنه : فال.

قال ابن بدر :وأما جوابه في افْعَلَوْت : ارْجَوَوْتْ ، وفي افْعَلَلْتْ ارْجَوْوْت أيضاً ، فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثِّل أن يتكلّم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعد ، فافعللت على الأصل : ارجووت، وعلى الإعلال ارجويت:

ومن قال : كيِّنُونة : فيعلولة[١] ذهب إلى الأصل . ومن قال : فيعلولة ذهب إلى اللفظ .

وإذا بنوا مثال عصفور من « غزا » قالوا : غُزْوُوٌّ، فالفراء يتركه على هذا، ولا يعلّه، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول: غُزُويٌ .

وقال ابن بدر : وقول أبي جعفر لو جاز أن يكون ارجويت [٣ / ١٣٨] افعليت / إلى قوله : لا يقوله أحد فغثٌّ لا معنى له، ولا للإتيان به .

وقد قال السّخاوي ، قول ابن بدر في : ارجويت إنه تمثيل على الأصل غير صحيح؛لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكيّنونة .

كما قال :

٥٨٠ =يا ليت أنّا ضمّنا سفينهْ حتى يعود الوصل كَيِّنونَهْ[٢]

وإنما يمثل بالأصل ما لا يصحّ تمثيله على اللفظ كقولك : في عدة : إنه فِعْلة ، ولا تقول: إنه عِلة، وفي غد : إنه فَعَل ، ولا تقول هو : فع ، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل وإنما سئل عمّا يصح أن ينطق به فما له اقتصر على تمثيل الأصل ، وترك ما ينبغي أن يقال .

---

(١) في ط : بفعلولة بزيادة الباء .
(٢) سبق ذكره رقم ٤٩٥ .

المسألة الثّانية
[في التعجب من : « ضُرِب زيدٌ »]

قال أبو جعفر: سألني هذا الفتى فقال: كيف تقول: ضُرِبَ زيدُ؟ فقلت: ضُرِبَ زيدٌ، فقال: كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت: ما أكثر ما ضُرِب زيد، فقال: فَلِم لم تُجِز التّعجب من المفعول بلا زيادة[1]، كما جاز التّعجب من الفاعل بلا زيادة؟ فقلت: لأن التّعجب يكون الفعل فيه لازماً. فإذا قيل: أخرجه إلى باب التّعجب فمعناه: اجعل الفاعل مفعولاً كما تقول: قام زيد، ثم تقول: ما أقوم زيداً، فمعناه على مذهب الخليل: شيء أقوم زيداً، فإذا جئنا إلى ما لم يُسمّ فاعله لم يجز أن نتعجب منه حتى تزيد في الكلام، لأنه فاعل فيه، فقال: ليس يخلو المتعجّب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلاً في الأصل أو مفعولاً، فإن كان مفعولاً في الأصل فقد نقضت قولك بأنا لا نتعجّب إلا من الفاعل، وإن كان فاعلاً فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدمت من القول، فلا زيادة.

فقلت: ألزمتني ما لم أقل؛ لأنه قال: إن كان مفعولاً في الأصل

(١) من ط فقط: «وسادة» مكان: «زيادة»، تحريف

فقد نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إني لا أتعجب منه إلا على كلام آخر ، فكيف يلزمني أن أتعجب منه ؟

فقال : أما قولك : إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا تُنْصر معها .

وأما قولك : إني لا أتعجب منه إلا بزيادة فليس يخلو تعجّبك من أن يكون واقعاً عليه في تعيينه أو على الزّيادة ، فإن كان واقعاً [٣ / ١٣٩] عليه / فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعاً على الزّيادة فقد تعجبت مما لم أسألك عن التّعجب منه .

فإن قلت : إنيّ إنما تنكبت التّعجب منه ؛ وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التّعجّب منها ، لأنه لا يجوز التعجب منه ، إذ كان مفعولاً .

قلنا : ولم لاجاز[1] ذلك وصرت في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره ، وهي الزّيادة ؟ ، فقلت : قد أجبناك فيما مضى من الكلام ، لمَ لا يجوز أن يتعجّب منه ؟ فليس لإعادتنا إيّاه معنى .

قال : وقد نقضت العلّة التي اعتللت بها في منع الجواز ، وهو أنه مفعول ، وقد يقال : إن ذلك فاسد ، فإن كانت عندك زيادة فزد .

قلت : هذه المطالبة محالٌ أن يتعجب من المفعول لما بيّنا من أن المفعول لا يتعجّب منه ، فيجب على من أنكر هذا أن يتعجب من

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ولِمَ جاز» بإسقاط «لا النافية .

المفعول ، فكأنه يجعل المفعول مفعولاً . وهذا محال .

فقال : نحن إذا[1] قلنا : اجعل العامل مفعولاً ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجّبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولاً كان ذلك جائزاً فيما قام مقامه ، وهو ما لم يُسمَّ فاعله ، وإلاَّ لم يكن في موضعه ولا في مقامه .

قلت : هو وإن قام مقامه في أنا نُحدّثُ عنه كما نحدّث عن الفاعل ، فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول ؟

وأيضاً فإن أقمناه مقام المفعول ، فإن الفاعل هو المُحْدِث للفعل ، وليس كذلك ما يقوم مقامه .

فقال : قد لزمك بهذا القول أن لا تتعجّب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللّهم إلا أن يكون يزعم أنك لم تتعجب منه البتّة ، وإنما تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره .

قلت : هذا الذي ألزمتنيه من قولك فقد لزمك بهذا القول أن لا تتعجّب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة تبيّن بعضه أنه لا يجوز أن / تقول : ما أحمر زيداً ، فإذا زدت فيه وقع التّعجب منه ، [٣ / ١٤٠] فقلت : ما أشدّ حُمرة زيدٍ .

---

(١) في ط : « ذا » مكان : « إذا » تحريف واضح

يقال : أما تشبيهك أحمر ونحوه بباب الثّلاثيّ فإنه خطأ ، وذلك أنهم قد أجمعوا على أن الثّلاثي يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لوناً ولا خلقةً ، وذلك أن الخليل زعم في قوله: ما أحمر زيداً، وما أشبهه :أنهم لم يتكلّموا به ، لأنه صار عندهم بمنزلة اليد والرّجل ، لأنك لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجله ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلّة .

فقد بان بقول الخليل الفرقُ بين هذين ، وشبّهت بشيئين غير مشتبهين

قلت : هذا الكلام فيه تطويلٌ، لأني إنما شبهته بالألوان ؛ لأنهما جميعاً لا يجوزان ، وليس يلزمني إذا شبهت به من جهة أن أشبه به من كُلّ الجهات .

فأنا أقول : إذا سئلت كيف تتعجب من قولنا : انطلق زيد ؟ لا يجوز، فقد صار لا يجوز في هذا، كما لا يجوز:ما أحمر زيداً، فهل يلزمني أن أكون شبهت اللّون بغير اللون، وأنا إنما شبهت به من أن هذا لا يجوز كما أن هذا لا يجوز. ؟ .

وأمّا قوله : قد أجمعوا على أن الثّلاثيَّ يُتَعجّب منه بلا زيادةٍ ما لم يكن لوناً أو خِلْقةً . فاستثناؤه ما لم يكن لوناً أو خلقة من أعجب الكلام، لأنه لا يتعجّب إلا من الثّلاثيّ، أو مِمّا يكون أصله الثّلاثيّ، وزيد عليه مثل: أعطى وشبهه، فإنه لا يُعرْفُ في الألوان فعلٌ ثلاثيّ، فكيف يَسْتثني ما لم يُعْرف في الكلام .

وأمّا ما كان خِلْقةً وهو ثلاثيٌّ فلم يُتْرك التَّعجُّب منه عند الأخفش ، إلاّ أن أصله أكثر من الثلاثة ، وذلك : عَوِر ، وحَوِل ، والأصل عنده : اعوّر واحوّل ، واعوارً واحوالً .

فلمّا رأيناه ثلاثيًّا ولم ندر ما أصله؟ استثنيناه من الثّلاثيّ .

ولو كان من الثّلاثي لما قيل : عَوِر ولا حَوِل ، ولكان يقال : عار ، وحال ، فتنقلب الواو ألفاً لحركتها ، وانفتاح ما قبلها .

وقولهم : عَوِر وحَوِل يدلّ على أن أصله اعوارّ واحوالّ ، واعورّ واحولّ .

والذي يقول في هذا : إنه يتعجّب منه وهو ثلاثيّ لا يعرف أصله . وهذا القول مشهور من قول الأخفش .

قال : أما قولك بأنه استثنى اللّون والخِلْقة من الثّلاثيّ ، إنّه من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأني إنما استثنيت ذلك من الثّلاثيّ ، لأنه قد يأتي شيء / بمعنى الخِلْقة يكون فعلُه ثلاثيًّا ، [٣ / ١٤١] كقولك : عَوِر الرّجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العِلّة .

وأما قولك : انطلق زيدٌ لا يجوز أن يتعجّب منه فهذا نقْضٌ لما قدّمته ، وذلك أنك ذكرت أن الفاعل يتعجّب منه ،وجعلت ذلك عِلّة التّعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت علة الامتناع من التّعجب أن

يكون مفعولاً ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك : انطلق زيد .

قلت : قوله : إنما استثنيت من الثّلاثيّ ، لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخِلْقة يكون فعلُه ثلاثيًّا كقولك : عور الرجل يدلّ على أنه لا يدري ما أصل عوره ؟ وقد بيّنا أن أصله عند النحويين: اعورّ واعوارّ، وإنكاره مَنَعَنا أن نتعجّب من : انطلق زيدٌ ، فهذا شيء قد أجمع النحّويون على منعه إلا بزيادة فما معنى إنكاره ما أجمع النّحويّون عليه ؟

وأمّا قوله : إنك ذكرت أن الفاعل يُتَعجّب منه، وجعلت ذلك عِلّة للتعجّب منه ، وهو أنه فاعل ، فنحن لم نقل : إنا تعجّبنا منه ، لأنه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يُتَعجّب من المفعول . وبيّنا ذلك .

وأما الفاعل فإنه يُتعجّب منه في أكثر المواضع .

وإنما منع الفاعل في قولك : انطلق زيد أن يتعجّب منه ، لأن الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلاّ بزيادة نحو قولك : ما أكثرَ انطلاق زيد وما أشبهه .

قال محمد بن بدر النّحوي : أعطى أبو جعفر علة قياسيّة في التعجّب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً ،ونحن

نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجّباً نحو : أقمته وأجلسته .

ونجد معنى التّعجب موجوداً كقولنا : جلّ اللهُ ، وعزّ اللهُ على معنى : ما أجَلّ اللهَ وما أعزّه ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلاً ، ولا بأنه صار عزيزاً .

وهكذا عظم شأنُك وعلت منزلتك إذا لم تُرد الخبر ، قال الله تعالى : ﴿ كَبُرتْ كلمةً تَخْرُج من أفْواهِهِم ﴾[1]، وقال تعالى : ﴿ كَبُر مَقْتاً عند الله أن تقولوا ما لا تَفْعلون ﴾[2].

وقال ساعدة :

٥٨١ = * هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتَغَضَّبُ *[3]

---

(١) الكهف / ٥

(٢) الصّف / ٣

(٣) تمامه :

* وعَدَتْ عواذِلَ دون وَلْيك تَشْعَبُ *

من شواهد : ابن يعيش ٧/ ١٣٨ ، واللسان « حبب » وديوان الهذليين ١/ ١٦٧ : برواية « يتحبّبُ » قال أبو سعيد : وحُبّ من يتحبب أي حُبّ بها متحبّبَة إليّ .

وفي نسخ الأشباه : « يتغضب » وفي اللسان ، وابن يعيش : «يتحبّب»

والوَلِيُّ : المداناة ، وهو من : وَلِيَ يَلِي وِلْياً . وليك : أي قربك . تشعب : تخالف قصدَك

وفي اللسان : في الصحاح : « وحُبّ من يتحبّب » أراد : حُبَّبَ ، فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح ، ونسب هذا القول إلى ابن السكيت

وفي ط : « هجوت » بالواو مكان : « هجرت » ، تحريف

[٣/ ١٤٢] أي ما أحبّها متغضّبةً . /

وقال الشاعر :

٥٨٢ = لم يمنع النـاسُ منـي ما أردت ولا
أعطيتُهُـم ما أرادوا حُسْـنَ ذا أدَبا[1]

أي ما أحسن هذا أدباً .

وممّا حكاه النّحويّـون من اللّفظ ومعناه التعجب :

---

(١) قائله : سهم بن حنظلة الغنويّ .
من شواهد الخصائص ٣/ ٤٠ ، وروايته : « لا يمنع » مكان : « لم يمنـع » « ومنّي »
وفي نسخ الأشبـاه : « منهم » مكان : « منّى » .
وموضع الاستشهاد به في الخصائص قوله : « حُسْن ذا أدباء » قال ابن جني : وقالوا في حَسُن : « حُسْنَ ذا » ثم استدلّ بالبيت
وانظر : إصلاح المنطق / ٣٥ ، والخزانة ٤/ ١٢٣ ، واللسان : « حسن »
وقال البغداديّ في الخزانة : قال الجواليقي في (شرح أدب الكاتب) : الأدب الذي كانت العرب تعرفه هو ما يحسنُ من الأخلاق وفعل المكارم ، وبَذْل المجهود ، وحسن اللقاء .
وقال أبو العلاء في معنى هذا البيت : كأنه ينكر على نفسه أن يعطيه الناسُ ولا يعطيهم ويمنعهم . وهو الصواب لأن ما قبلـه يدل عليه . و« ذا » فاعـل : حُسْن ، و« أدباً » تمييز .
وقال الصّفار : إن الشاعر أنكر على نفسه بأن الناس يعطونه ويمنعهـم ، ثم قال : حسـن ذا أدبـاً ، أي ما أحسـن هذا الأدب ؟ على سبيل الإنـكار ، والتّهكم . انتهى

سبحان الله ، ولا إله إلاّ الله ، ولله درّه ، ولله أنت ، وبالله ، ولله . وأنشد سيبويه :

٥٨٣ = للهَ يَبْقَى على الأيّام ذو حيَدٍ
بُمُشْمخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ[1]

وقال : « هذا الرجلِ » تعجّب ، و « ياللماء » تعجّب . وأنشد :

٥٨٤ = لَخُطَّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ منكُمُ
أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ[2]

---

(١) من شواهد : سيبويه ٢/ ١٤٤ ، وابن الشجريّ ١/ ٣٦٩ ، وابن يعيش ٩/ ٩٨ ، والخزانة ٤/ ٢٣١ ، والمغنى ١/ ٢٣٦ ، وشرح شواهد المغني للسّيوطيّ/ ٥٧٤، والأشمونيّ٢/ ٢١٦ ، والهمع والدرر رقم ١١١ ، ١١٦٤.
والشاهد من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ . وقيل : لمالك بن خالد الخناعي . وقيل لأمية بن أبي عائذ الهذليّ . وقيل : لعبد مناف الهذليّ
والشاهد من قصيدة أولها :
يا ميّ أن تفقدي قوماً ولديهم أو تُخْلِسِيهم فإن الدهر خلاّسُ
قال في الدرر : ويعني بقوله : ذو حيَد : الوعل . قال المبرد : الحيَد بفتحتين : الرّوغان والفِرار ، والمشهور : حيَد بكسر الحاء ، وفتح الياء ، جمع حَيْدة كـ « حيَض » جمع حَيْضة .
والحِيَدُ بكسر الحاء نتوءات ، والوحْدة : حَيدَة والمشمخرّ : الجبل الطويل ، والباء بمعنى في .
والظّيّان : ياسمين البرّ . والآس : هو الرّيحان .

(٢) نسبه سيبويه لفرار الأسدي ، : من شواهد سيبويه ١/ ٣١٩ ، وابن يعيش ١/ ١٣١ ، والمقرب ١/ ١٨٣، واللسان : «برثن» و «برثن» : « قبيلة » ، =

وأعطى عِلّة أخرى قياسية فقال : لا يتعجّب مما لم يُسَمّ فاعله ، لأنه لا فاعل فيه .

ويُبْطِل[1] هذه العِلّةَ قولُ العرب في : جُنّ زيدٌ ، ما أجنّه[2] ، وما اعتَهْهُ ، وما أشبه ذلكَ .

وأمّا قوله : أجمعوا على أن الثّلاثي يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لَوْناً أو خِلْقة ، فاستثناؤه ما لم يكن لَوْناً ولا خِلْقة من أعجب الكلام ، ثم قال : لأنه لا يتعجب إلاّ من الثّلاثي أو ما يكون أصله الثّلاثيّ ، ثم زيد عليه مثل : أعطى .

وليس في قوله : إنما يتعجّب من الثّلاثي دليلٌ على أنه أراد : لايتعجّب إلاّ من الثّلاثة ، ألا ترى أن قائلاً لو قال : إنما صلاة الظهر أربع لم يكن في قوله دليلٌ على أن غيرها من الصلوات لا تكون أربعاً ، أو قال : إنما في الرقة[3] ربع العشر لم يكن هذا دليلاً على أن غير الرّقة

= وقيل : حيّ من بني أسد . وقد روى اللسان لفرار الأسديّ :

لـزُوّار ليلى منـكُمُ آل برثن على الهـول أمضى من سُليك المقـانب
تزورونهـا ولا أزور نساءكم ألهفـي لأولاد الإماءِ الحواطب

قال : جعل اهتداءهم لنساء زوجته كاهتداء سُليك بن السّلكة في سيره في الفلوات .

(١) في ط : « وتبطل » بالتاء ، تحريف

(٢) في ط : « وماأجنه » بالواو .

(٣) الرّقَةُ بالتخفيف : الدراهم ، وفي الحديث : في الرّقة ربعُ العُشر »

لا يكون فيه ربع العشر .

قال السخّاويّ : لا يخفي على العلماء ميل هذا الرّجل وَحيْفه على أبي جعفر ، وتخليطه فيما يتكلّم به ، ألا تراه يقول : وليس في قوله : إنما يتعجّب من الثلاثيّ دليلٌ على أنه أراد لا يتعجب إلاّ من الثلاثة ظنًّا منه أن هذا كلام أبي العباس ، وأخذ في الجواب عنه .

وهذا إنما هو من كلام أبي جعفر ، وأما أبو العباس فإنما قال : قد أجمعوا على أنّ الثلاثيّ يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لوناً أو خِلْقةً فأنكر عليه / أبو جعفر استثناءَهُ اللّون والخلقة من الفعل الثلاثيّ ، لأن [٣ / ١٤٣] الألوان ليس فيها فعل ثلاثيّ .

ولو قال أبو العباس : إنما يتعجّب من الثلاثيّ لانحصر التعجّب في الثلاثيّ . وليس هذا كقوله : إنما صلاة الظهر أربعٌ ، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقلّ من أربع أو أكثر .

وقوله : أعطى أبو جعفر علّةً قياسية في التعجّب ، قال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً . قال : ونحن : نجعل الفاعل مفعولاً ،

ثم لا يكون تعجّباً نحو : أقمته وأجلسته ، وهذا لا يلزم ، لأنه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجّب ، إنما قال : إن قولك : «ما أحسن زيداً» أخْرَجْتَ فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته

متعدّياً ، وكان الأصل : حسُنَ زيدٌ ، فصار فاعل حَسُن مفعول : أَحْسَنَ .

وما أورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا ترد عليه ، لأنه إنما تكلّم في التّعجّب المبوّب له ، ألا ترى أن من تكلّم في باب التأكيد لا يَردُ عليه ما يجيء فيه معنى التأكيد من إنّ واللام وما أشبه هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وقوله : مثل ما أعطى وما أشبه ركاكٌ[1] في العبارة ، كما قال : لا يجوز التعجّب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز : ما أحْمَر زيداً ، فهلا قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلي الظّهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً ، فإنه أظهر .

قال السّخاوي : وأين هذا من ذاك ؟ إنما شبّه ممتنعاً في التّعجب بممتنع فيه ، وأنه يتعجّب من القبيلين بـ « أشدّ » ونحوه .

ثُمّ قال محمد بن بدر: إن بعض النحويين قال : لا يجوز التعجب من أفعل إلاّ على شريطة .

قال : وأمّا قوله : أيضاً فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي فقد قال

---

(١) في نسخ الأشباه : « ركاك » والأولى أن تكون : رَكاكَةٌ ففي كتب اللغة : ركّ الشيء يَرِكُّ بالكسر رِكّةً و« ركاكَة » : رقّ وضعف ، والوصف منه : ركيك ، ومنه قولهم : أَقْطَعُهُ من حيث ركّ ؛ واستركّه : استضعفه .

سيبويه : أدِم يأدَم أُدْمةً[١]، وأَدُمَ يَأْدُم[٢]، أو شَهُب يَشْهُب[٣]، وشَهِب يَشْهَبُ[٤] شهبة[٥]، وقَهِبَ يَقْهَبُ[٦]، وكَهُبَ يَكْهُب[٧]، وصَدُأَ يَصْدُؤ[٨] صُدأةً، وسَوِد يَسْود، وأنشد لِنُصَيب:

٥٨٥ = سَوِدْتُ فلم أملِك سَوادي وتحته
فميصٌ من القُوهِيِّ بيضٌ بنائِقُهْ[٩]

---

(١) أدِم كَعَلِمَ فهو آدم
(٢) وأَدُم كَكَرُم فهو آدم
والأُدْمة : لون مشربٌ سواداً أو بياضاً .
(٣) مثل : كرُم يكرُمُ
(٤) مثل : سَمِع يَسْمَع
(٥) الشُّهبة والشَّهَبُ : بياض يصدعه سواد .
(٦) مثل : فرِح يفرَحُ . والْقَهْب: الأبيض: عَلَتْه كدرة
(٧) كهُبَ يكْهُب من باب كَرُم ، وكهِبَ يكْهَبُ من باب فَرِحَ والوصف : أكهب وكاهب ، وهو غَبْرة مشربة سواداً
(٨) صَدِأ يصْدؤ من باب كرُم ، وصدىء يَصْدأ من باب فَرِح ، والاسم : صُدْأة ، وهو شقرة إلى السّواد .
(٩) من شواهد : سيبويه ٢/ ٢٣٤ ، والخصائص ١/ ٢١٦ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٧ ، ١٦٢
وفي هامش الخصائص : القوهيّ : ضربٌ من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو إقليم في فارس .
والبنائق : جمع بنيقة ، وهي العُرا التي تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواده قلبه وخلقه .

وقال غيره : ذَرِئت عَيْنُهُ ذرَأً ،[1] والذُّرأة : البياض . وقال الرّاجر : / [٣ / ١٤٤]

٥٨٦ =وقد عَلَتْنِي ذُرْأَةٌ بادِي بَدِي
وَرَثْيَةٌ تنهضُ في تَشَدُّدِي[2]

---

(١) ذرِىء كفرِح ، ومنَع . والاسم : الذُّرْأَةُ

(٢) رجز نسب في سيبويه إلى أبي نخيلة
من شواهد : سيبويه ٢/ ٥٤ ، والمقتضب ٤/ ٢٧، وإصلاح المنطق ، ١٩٤ ، والخصائص ٢ / ٣٦٤، واللسان : «ذرأ»، و«رثا» و«بدا»، وبعده في اللسان : «بدا» وفي إصلاح المنطق :

* وصار لِلْفَحْل لِساني ويَدِي *

وفي ط : « وريبة » تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع السابقة .
وقوله : « بادى بدى » : اسمان ركّبا في اسم واحد . قال سيبويه ٢ / ٥٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادي بدا ، فإنهم جعلوها بمنزلة : خمسة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها، ولكن لم أسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بادى بدى » .
وقال ابن يعيش : ٤/ ١٢٢ ، ١٢٣ . « العرب تقول » : افعل هذا بادي بدا ، بياء خالصة وألف خالصة .
والمعنى : أول كل شيء ، فبادي بدا : اسمان رُكّبا ، وبنيا على تقدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ، ولذلك كان حالاً .
وأما بدا فأصله : بَداء ، فخففوه بأن قَصرَوُه بحذف ألفه ، فبقى بدأ ، فخففت الهمزة بقلبها ألفاً » .
والرّثية كما في إصلاح المنطق ٢/ ٣٢ : وجع في الركبتين يعتري الكبير من الناس . =

وقال الشاعر :

٥٨٧ =لقد زَرِقَتْ عيناك يا ابنُ مُكَعْبَرٍ
كما كُلُّ ضَبِّيٍّ من اللُّؤمِ أزْرَقُ[1]

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التّعجب في عَوِر وحَوِل ، لأن أصله اعورّ واحولّ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنهم مجمعون على أن الأصل الثلاثي وما فيه زيادة فَرْعٌ ، فحوِل أصلٌ لا حولّ واحوالّ .

قال سيبويه : وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء فـ «ضرب» واستضربَ مأخوذان من الضَّرْب لا أن: ضرب من استضرب ، ولا استضرب مِنْ ضرب .

قال السّخاوي : وهذا لا يلزم أبا جعفر ، لأنه ردّ على الأخفش لا عليه ، وإنما يلام لو نَقل عن الأخفش ما لم يقل .

وأيضاً فإنّ ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما

= ومعنى تنهض في تشدّدي : أنه إذا نهضت اعترضت هذه الرّثية عند قيامي ، وإذا قعدت سكنت .
انظر هامش المقتصب ٤/٢٨

(١) من شواهد: اللسان: « زرق ».
وفيه قال ابن سيدة : الزّرقة: البياض حيثما كان ، والزرقة : خضرة في سواد العين ، وقيل : هو أن يتغشى سوادها بياض.

ذهب إليه ، لأنه لم يقل : إن عَوِر مأخوذ من اعورّ واعوّارّ، ولا أن حَوِل مأخوذ من احولّ واحوالّ ، وإنما قال : إنه في معناه ، وكما لم يتعجّب من ذلك لم يُتعجّب من هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله لو كان من الثلاثي لَمَا قيل : حول وعور ، ولقيل : حال ، وعار بالقلب فليس ذابِوَهْمٍ ، وإنما صحّت الواو ، لأنهم أرادوا بـ « حول » من المعنى ما أرادوا باحولّ ، فأجروه مجراه ، لا أن أصل فَعِل : افعلّ ولا افعالّ ، ألا ترى أنهم قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أَصَحُّوه حين أرادوا معنى ما يصحّ فقال : اجتوروا[1]، واعتونوا، واحتوشوا؛ لأنّهم أرادوا معنى تجاوروا وتعاونوا[2] وتحاوشوا[3] ، لا أن أحدهما أصل الآخر، فهكذا عَوِر وَحوِل

يدلّ على هذا أنهم إذا أرادوا غير هذا المعنى أعلّوه فقالوا: أعار[4] [٣ / ١٤٥] زيدٌ عَيْن عمرو وسادَها[5]./

(١) في نسخ الأشباه: «واختونوا» والصواب : اجتوروا . وانظر الممتع ١/١٩٣ ، وما بعده يدل على هذا التصويب.

(٢) في نسخ الأشباه: « وتحاربوا » تحريف صوابه من الممتع ١/١٩٣ ، والأسلوب.

(٣) في القاموس: التحويش: التجميع. واحتوش القومُ الصيد: أنفره بعضهم على بعض ، وعلى فلان : جعلوه وسطهم كتحاوشوه.

(٤) في ط فقط: عار، وفي النسخ المخطوطة: «أغار» بالهمزة والغين، ولعل الصواب: أعار، لأن الحديث عن مادة: «عور» بالعين.

(٥) في ط: «وسادها» بالدال، وفي بعض النسخ المخطوطة و«ساءها» بالهمزة، =

قال : وأمّا قوله : فَنُقِلَتْ[1] الواو لحركتها وحركة ما قبلها فيلزمه أن يقول في : أَدْلُوَ : أَدْلاَ لحركتها وحركة ما قبلها ، والوجْهُ تحركها وانفتاح ما قبلها .

قال : وأما قول الأخفش فإنما أراد به أنّ افعلّ وافعالّ الأصل في الاستقبال ، لا أنّ حَوِل مأخوذ منهما ، وهذا قول سيبويه استغنوا عن حَمِر باحْمَرّ ، كما استغنوا عن فقر بافتقر ، والمستغنى به هو الفرع ، والمستغنى عنه هو الأصل .

قال السخّاوي : قوله : إن الأخفش أراد أنهما الأصل في الاستقبال فأي استقبال في : عَوِر وَحوِل ؟ وليس ما قاله بمعنى ما قاله سيبويه في حَمِر واحْمَرّ ، ثم استدرك خطأه فقال : على أن افعلّ وافعالّ مطّردان في الألوان نحو : اسوَدّ واسوادّ ، وابيضّ وابياضّ ، واصفرّ واصفارّ إلاّ أن افعلّ أكثر ، لأنه الأصل في الاستقبال .

قال : وأما حول وعَوِر فمن باب الأدواء ، لأنهما عيبان والعيب أشبه بالأدواء ، وليس افعلّ وافعالّ في باب الأدواء كثيراً ، لا يكادون يقولون في اجرب : اجرابّ ، ولا في اجذم ، اجذامّ ، وإنما يجرونه مجرى الدّاء نحو جَرِب ، وضَلِع ، وشَتِر[2] ، وهو أدخل في الدّاء منه

= ولعل الصواب : وسادها ، ففي اللسان : سود ، وساد ، واسودّ اسوداداً ، ومعنى سادها ، على هذا جعلها مظلمة . وفي اللسان أيضاً : سَوِد الرجل كما تقول : عَوِرت عينه

(١) في ط فقط : فتقلب .

(٢) شَتِر الرجل من باب طَرِب ، فهو أشتر . والشَّتَر : انقلاب في جفن العين .

في الألوان، إلاّ أنهم يشبّهون الشّيء بالشّيء إذا قاربه فيقولون: حَوِل وعَوِر كما قالوا: وَجِع، وضَمر، وزَمِن.(١)

ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على فَعِل،فلا يقولون : حَمِر ولا صَفِر ولا شَهِب .

قال : فهذا يُقوّى أن العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها افعلّ وافعال ، وافعالّ لا يمتنع من الألوان ، لأنه مبنىّ له .

وأما العيوب فأقرب إلى الأدواء . وهكذا ذكر سيبويه .

قال محمد بن بدر : إنما لم يتعجبوا من ضُرِب زيد وأشباهه إلاّ بالزيادة كراهة أن يلتبس ، ففرّقوا بين التّعجب من فِعْل الفاعل والمفعول ، وذلك أنهم فرّقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التّعجب ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضاً في التعجّب ، فلو قالوا في ضُرِب زيدٌ : ما أضْرَبَ زيداً لالتبس فِعْلُ الفاعل بفعل المفعول ، فأتوا بالزّيادة ليصلوا إلى الفرْق بينهما .

فإن قال : فقد قالت العرب في «جُنّ زَيدٌ»: ما أجنّه،وهذا يُبْطِل عِلَّتَك ؟

قيل له : إن قولهم : ما أجنّه محمول على المعنى فاستجازوا [٣ / ١٤٦] فيه ما استجازوا فيما حُمل / عليه ، ألا ترى أن جُنّ زيد فهو مجنون داخلٌ في حيّز الأوصاف التي لا تكون أعمالاً ، وإنما تكون خِصالاً في الموضعين بغير اختيار مثل : كَرُم فهو كريم ، ولَؤُم فهو لئيم ، خِصالٌ

(١) يقال : رجلٌ زَمِن ، أي مُبْتلًى .

لايفعلُها الموصوف فهكذا: جُنَّ فهو مَجْنون، إنما هي خَصلةٌ في الموصوف لا اختيار له فيها ، فأجرى مُجْرى : رَقُعَ[1] فهو رَقِيعٌ ، وبَلُد فهو بليدٌ ، إذْ كان داخلاً في معناه .

والدليل على صِحّة هذا : أنّ العرب لا تتعجَّبُ من أفعل لايقولون: ما أحْمَرهُ، ولا ما أسوْده، ولا ما أفطسه.

ويتعجّبون من أحمق ، وأرعن ، وألدّ ، وأنوك ، فيقول : ماأَحْمَقَهُ، وما أرعنه، وما ألَدّهُ، وما أَنْوكَهُ، لأن أحمق بمنزلة بليد، وألدّ بمنزلة : مرس ، وأنوك بمنزلة جاهل ، فحملوه على المعنى .

فهكذا جُن زيدٌ حُمِل على المعنى ، لأن العرب تُشَبّه الشيء بالشي ، وتَحْمِل على المعنى إذا وافقه ، واقترب منه .

فمن ذلك قولهم : حاكم زيدٌ عمرٌو برفع الاثنين جميعاً ، لأن كل واحد منهما فاعل .

قال أوس :

٥٨٨ =تواهق رجلا ها يداهُ ورأْسُهُ
لـه قَتَبٌ فوقَ الحقيبةِ رادفُ[2]

---

(١) رَقُع من باب ظَرُف، والوصف منه: رقيع، والرقيع والمرقَعان: الأحمق.

(٢) في نسخ الأشباه: « تراهن » مكان: « تواهق » ، تحريف وفي نسخ الأشباه أيضاً : جَلْدٌ مكان : « فوق » . والتصويب من الديوان/ ٧٣
وفي سيبويه : « خلف » مكان : « فوق »=

وقال القطامي :

٥٨٩ = فكَّرت تَبْتَغِيه فَصادَفَتْـهُ على دَمِـه ومَصْـرَعَـهِ السِّباعا[1]

= وفي الديوان: «يديه ورأسَهُ» بالنصب

وهو من شواهـد: سيبـويه ١/ ١٤٥ ، والمقتضـب ٣/ ٢٨٥ ، والخصـائص ٢/ ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، واللسان : « وهق ». وانظر ديوانه / ٧٣

وفي اللسان: المواهقة في السّير : المواظبة ، ومدّ الأعناق ، وهذه الناقة تواهق هذه كأنها تباريها في السير . وفي حديث جابر : « فانطلق الجمل يواهق ناقته مواهقةً » أي يباريها في السير .

وفي الشاهد أراد الشاعر أن الناقة تواهق رجلاها يديه ، فحذف المفعـول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرِّجلين دون اليدين فأضمر : وأن اليدين مواهِقتان [بكسر القاف] كما أنهما مُواهقَتان [بفتح القاف] فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه الأول ، فكأنه قال : وتواهق يداه رجليها ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى : تواهق رجلاها يداه ».

والمبرّد في المقتضب رواه :

* تواهق رجلاها يديه ورأسُهُ *

وقال: « فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ، لأن الكلام لم يَسْتَغْن »

(١) من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٣، ونوادر أبي زيد ٥٢٦، وقد استشهد بهذا البيت على أن النّحوي ربما غيّر الرواية قائلاً : والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرّواة فيها :

فـكرَّت عنـد فِيقَتِهَـا إليه فألفـت عنـد مَصرْعـه السِّباعا

فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيـال ولا استدلال ، وهو كثير . وفي الخصائص ٢/ ٤٢٦ استشهدبه على أنه إذا وافقته والسّباع معه فقد دخلـت السّبـاع في الموافقة ، فكأنه قال فيما بعد: وافقت السّباعَ ، وهو عندنا على حذف مضاف أي وافقت آثار السّباع . =

لأن السّباع قد دخلت في المصادفة ، وقال :

٥٩٠ = لَنْ تراهـا وإن تَأَمَّلْـتَ إلاّ ولها في مفـارقِ الـرّأس طِيبَا(١)

لأن الطّيب قد دخل في الرّؤية .

= قال أبو عليّ : « لأنها لو وافقت السّباع هناك لأكلتها معه » ، والرّواية الأخرى هي رواية القطاميّ في ديوانه / ٤١ . من قصيدة مطلعها :

قفي قبـل التفـرق يا ضباعا ولا يكُ موقفٌ منـك الوداعا

والشاعر يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته فوجدت السّباع قد أكلته . وانظر هامش الخصائص في هذا الموضع .

(١) الشاهد نسب في سيبويه لابن قيس الرّقيات ، والرواية فيه : « ولَوْ » مكان : « وإنْ » . من شواهد : سيبويه ١/ ١٤٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٤ ، وابن يعيش ١/ ١٢٥ ، والمغنى ٢/ ٦٧٢ ، والخصائص ٢/ ٤٢٩ .

وفي المقتضب : « الرؤية قد اشتملت على الطيب » .

قال المبرد : « وهذا البيت أبعد ما مرّ ، لأنه ذكره من قَبْل الاستغناء ، وإنما جاز نصبه على رأيت ، لأن المعنى لن تراها إلاّ وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيباً . فهذا على الإضمار » .

وفي الخصائص : علق على هذا الشاهد بقوله : « وهذا هو الغريب من هذه الأبيات . ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ، ففي ذلك شيئان :

أحدهما : أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها ، فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها ، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعة ، وهذه بِذْلَةٌ وتطرّح لا توصف به الخِفرات ولا المعشّقات . . .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : « ولها » كذا هي واو الحال ، وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء ، فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها إلاّ وأنت تعلم أو تتحقق أو تَشَمُّ ، فتأتي بالمبتدأ ، وتجعل ذلك الفعل المقدّر خبراً عنه » .

قال السّخاوي : إنما قالوا . ما أجنّه ، لأن جُنّ لا فاعل له فهو في المعنى تعجّب من الفاعل ، لأنه لا يقال : جَنّه إنما يقال : أجَنّه .

قال محمد بن بدر :

فإن قال : فقد قالوا : ما أسرّني بكذا وكذا ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يتعجّب من : ضُرِب زيدٌ .

قيل له : ليس في هذا دليلٌ على جواز التّعجب مِنْ : ضُرِب زيدٌ ، لأنه يجوز أن يكون « ما أسرني » تعجّباً من : سُرِرْتُ فيكون [٣ / ١٤٧] محمولاً على ما قدّمناه ذكرَهُ/في جُنّ زيد، فيكون بمنزلة : بُرَّ حَجُّكم ، فهو مبرور .

قال : ويجوز أن يكون ما أسرني بكذا تعجُّباً مِن سارّ ، أي حسن الحال في نفسه وأهله وماله، وفرسٌ سارٌّ أي حسن الحال في جسمه ولحمه ، وضيعة سارّة بمعنى آهلة عامرة فيكون سارّ بمعنى قولك : ذو سرور ، لم يُتَعجّب منه على هذا كما قالوا : «عيشة راضية» أي ذات رِضىً ، ورجُلٌ طاعِمٌ كاسٍ ، أي ذو طَعام وكُسْوةٍ ، فيكون ما أسرني جارياً على ما قدّمنا غير خارج عمّا رَتّبنا .

المسألة الثالثة
[في الأمر من : « إدًّا » ومن : « لايَؤُدُهُ »]

قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : ﴿ لقد جِئْتُم شيئاً إدًّا ﴾[1] ، ومن قوله تعالى ﴿ ولا يَؤُدُهُ حِفْظُهُما ﴾[2] ؟ . فقال أبو العباس : هاتان مسألتان :

أما « إدًّا » فلا يؤمر منه ؛ لأنه اسم موضوع للدّاهية والأمر العظيم .

قال أبو جعفر : وقد قالت العرب : أدَّ يَؤُدّ[3]، فنطقت بالفعل، ثم صرّفه النّحويون، فقالوا في الأمر منه : أدّ يا هذا بالإدغام والضمّ والكسر ، وبالإظهار نحو : اودُدْ مثل ، اردُدْ .

قال أبو العباس : التّصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان .

قال أبو جعفر: لا يحتاج إلى ذلك ، وقد حكوا لها نظائر من المضاعف .

---

(١) مريم/ ٨٩
(٢) البقرة/ ٢٥٥
(٣) في القاموس : أَدَّتْهُ الدّاهيةُ تؤُدّهُ ، وتئِدُه ، وجمع الإدّ : أدادٌ وإدَدٌ .

منها : قول أحمد بن يحيى ، تقول : ازْرُر عليك قَمِيصَك وزُرَّهُ وزُرُّهُ ، وزُرِّهِ مثل : مُدَّهُ ، ومدُّهُ ، ومُدِّهِ .

قال أبو العباس: هذه الأشياء لا تصرّف قياساً، ولا يشبه بعضُها ببعض إلاّ بسماع من العرب ، إذ لو كان هذا لجاز أن تقول : وذَر يذرُ ، وودَع يدع قياساً على : قام يقومُ ، وضرب يضرِب ، وإنما يصرّف منه ما صرّفت العربُ ، ويُتْرك منه ما لم تُصرِّفه العرب اقتداءً بها .

قال أبو جعفر : ليس هذا قولُ أحدٍ من النّحويين علَمناه ، وذلك أنه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على : ردّ يَرُدُّ ، فتقول : سَنَّ يسُنُّ ، وأَدَّ يَؤُدُّ كما قلنا: ردّ يَرُدُّ.

ولو كُنّا لا ننطق إلاّ بما نطقت به العرب ، ولا نقيس على كلامها لبطل / أكثرُ الكلام . [٣ / ١٤٨]

ولا يجوز قياس: وذر يذر؛ وودع يدع على المضاعف، لأنه معتلٌ قلَّ استعمالُهم الماضي فيه؛ لاستثقالهم الواو حتى تبدل، فيقولون في وحد: أحد[1]، فلما استثقلوا الواو، وكان تَرَك في معنى : وَدَع ووذَر استغنوا عنه بترَك

وكان بعض العرب قد قال : ودَع ووذَر على القياس فلا معنى

(١) في ط: « أحداً » بالنصب ، تحريف .

لقوله : لجاز أن تقول : وذر وودع ، لأنه قد قيل .

قال أبو العباس : إنا لم نشبّه مضاعفاً بمضاعف ، وإنما أردنا أن نريك أن العرب قد تُصَرّف شيئاً وتمنَعُهُ في نظيره(١)

وأما قولك : إن هذا معتلٌ فليس بالاعتلال مُنِع من أن يبنى له ماضٍ مثل وزن يزن .

قال أبو جعفر : هذا الذي ألزمتنيه من أنّي قلت : من أنه لم يُبْن منه ماضٍ ،لأنه معتلّ غير لازم .

وكلامي يبين خلاف هذا ، لأني قلت : لم يُبْن منه ماضٍ لِعلّة ، فكيف ألزم أنى اعتللت بأنه لم يقع منه ماضٍ ، لأنه معتل ؟

قال أبو جعفر : ولم يجب عن المسألة الأخرى وهي : « ولا يؤوده » .

والجواب : أن تقول : أُدَّ يا هذا، نظير:قُلْ، لأنّآد يؤودُمثل قال يقول :

قال محمد بن بدر : قول أبي العباس : لا يجوز أن يؤمر من قوله تعالى ـ « إدًّا » ، لأن العرب لم تَبْن منه فِعْلاً .

الذي عليه عامة أهل العلم : لا ، لأن الإدّ وصْفٌ غير جارٍ على

(١) في ط: « نضيره » بالضاد ، تحريف .

فِعْل، وإنماهو موضوع في كلام العرب للأمر العظيم فحكمه حكم الأسماء التي جاءت غير جارية على فِعْل .

وإذا كان هكذا لم يجز أن يبنى منه فعلٌ من حيث إن الأسماء ليست مأخوذة من الأفعال ، وإنما تصدر الأفعال عنها . ولو كانت الأسماء كلّها مشتقة لارتفع أن يكون في الكلام اسم البتة

والدّليل على هذا أنه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع ، وفَرَسَ ، ولا من جَعفر ، وحُبْرُج[١] وضِفدِع[١] ، ولا من الأوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو : خَوْد[٣] وبِكْر ، ولِصٌّ ، وسلهب[٤] ، وعرطل[٥] وجعشم[٦] ، لأن هذه الأسماء غير جارية على فعلها ، يدلّ على أن من الأوصاف ما لا يجوز أن يبنى له فعلٌ متصرّف في الأمر والدّعاء والخبر .

وغير ذلك الأسماء المبنيّة للمبالغة نحو : أكّال وأكول ، لا يجوز

---

(١) الحُبْرُج بالضمّ : من طيور الماء . انظر القاموس .
(٢) ضفدع مثل : « زِبْرِج، وجَعْفر، وجُنْدَب، ودِرْهَم» في الحركات.
(٣) الخَوْد : الحسنة الخلق ، والشابة الحسناء .
(٤) السّلهب : الطويل أو من الرجال ، وجمعه : سلاهبة.
(٥) العرْطل والعرطليل : الفاحش الطول ؛ والعرطويل : الحسن الشباب والقدّ .
(٦) الجعشم كجعفر : الوسط ، وكقُنْفُذ ، وجُنْدَب : القصير الغليظ : الشديد ، والطويل الجسيم ، ضِدٌّ

أن يصرّف منها فعل، لأن هذه الأبنية وإن كانت تعمل عمل الأفعال فهي غير جارية على الفعل / [٣ / ١٤٩]

وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرّف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أوْلى أن لا يصرّف له فعل.

هذا قول أهل التّحصيل من أهل صناعة النحو .

ولا يقال : أدَّ يَؤُدّ فهو إدٌّ، كما يقال: أدَّ يؤدُّ أدًّا فهو آدّ .

وليس الإدُّ هو الآدّ ، فإن (الآد) جارٍ على الفعل ، والإدّ وصف غير جارٍ على فعل .

وقول أبي جعفر : قد صرّفه النحويّون تَقُّولٌ منه . والّذين يقولون : أدّ يَؤُدّ فهو آد : إذا ألقاء في الإد ، فهو بمنزلة لَحَمهُ يَلْحُمه فهو لاحِمٌ إذا أطعمه اللَّحْمَ .

فلو قيل لنا: كيف تأمرون من اللحم ؟ لقلنا : لا يجوز، لأن اللحْمَ اسم غير مشتق من فِعْل، ولا هو وصفٌ جارٍ على فعل، ولا تُكلِّم من لفظه بفعل ، فيكون هو اسماً لذلك الفعل .

وكذلك شَحَمَه[1] وزبدَهُ[2]: إذا أطعمه الشَّحم والزُّبد ، وقولك أدَّه بمنزلة قولك : زَبَده وقولك : يَؤُدُّه بمنزلة قولك يَزْبدُه وقولك : آد كقولك زابد ، والإد الذي هو الأمر العظيم بمنزلة الزُّبد الذي هو

(١) من القاموس : شحمه كمنعَهُ : أطعمه إياه .
(٢) من القاموس : زبَدَهُ : أطعمه إياه.

اللَّبن ، فكما لا يجوز أن يأمر من الزّبد، كذلك لا يجوز أن يأمر من الإدّ ولا تُصَرَّف له فعلاً يكون هو اسماً له .

هذا هو الذي عليه أهل العلم باللّغة .

ومعنى قولهم : كيف تأمر من الأسماء؟ إنما هو مجازٌ، لأن الأسماء لا يؤمر بها، وإنما يُؤْمر بالفعل إذا كان غير واقع، فإذا قال قائل : كيف يُؤْمرَ من ضاربٍ، أو من طويل ؟

فإنما معناه، كيف يؤمر من الفعل الذي هو جارٍ عليه أو اسم له؟ فتقول : اضْرِب، وطُلْ، لا أنهم يقولون : ضرب، وطال.

فإن قيل لنا : كيف يؤمر من بِكْر وخَوْد؟

قلنا : لا يجوز ، لأنه ليس اسماً للفعل ولا جارٍ على فِعْل فسبيلُه سبيلَ الأسماء التي هي موضوعة غير مشتقّة ، وكذلك قَتّال ، وأكّال ، وضَروب لا أفعال لها .

وهكذا سَلْهب ، وعكروت ، وما أشبهه وهو كثيرٌ .

فهذا حقيقة ما ذهب إليه خصمك ، ولا حجّة فيما حكيته عن ثعلب ، لأنا لا نخالفك فيه .

وحكايتك عن النّحويين : أنه لا يمتنع شيء من الأسماء من أن نقيسه على رَدّ يُردُّ كَذِبٌ عليهم .

وقولك : لو كنا لا ننطق إلا بما نطقت به العرب، ولا نقيس على

كلامهـا لبطل أكثر الكلام ، يدلّ على جهل / باللّغة؛ لأن من الكلام [٣ / ١٥٠] ما لا يقاس.

ولو قيل : كيف يؤمر بـ «إدٍّ»أو بكر، أو صـارِد[١]، أو قتال، ، أو ما أشبه ذلك مما ليس بجار على فعل. ؟

لقلنا : العرب لا تأمـر من هذه الأوصـاف بلفـظ الصّفـة إلاّ أن يكون له فِعْـلٌ منطـوق به نحـو :طُلْ، واقْصُر، واسْهُل واكْرُم؛ لأنهم يقولولون طال ، وقَصُر وسَهُل، وكَرُم ، ولا يأمرون مِن بِكْرٍ ولاَ خوْد ولا لصٍّ[٢]ولا إدٍّ ، وما أشبهه ، لأنها لا فِعْل لها ، فإن أثرنا أن نأمر بشيء منها ألزمناه « كان » وجعلناه خبـراً لهـا ، فنقـول : كن إدًّا ، وكونـي خَوْدًا ، وذلك أن معنى اضرب : كن ضارباً .

فهكـذا ينبغي إذا أمر بهذه الأوصاف . وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سَيْفاً،وكن له حَجَراً،وكن فيها أسداً. قال الله تعالى : ﴿ قُل كونوا حِجارةً أو حديداً ﴾[٣]، ﴿وقالوا كُونـوا هوداً أو نصارى ﴾[٤] ، ﴿ ولكن كونوا رَبّانِيِّين ﴾[٥] .

(١) في القاموس ، سهم صاردٌ ومصرادٌ : نافذ .
(٢) في ط: « لمن » مكان: «لصٍّ»، تحريف
(٣) الإسراء/ ٥٠.
(٤) البقرة/ ١٣٥.
(٥) آل عمران/ ٧٩.

وقال الشاعر :

٥٩١ = أحارِ بن بَدْرٍ قد وَلِيت وِلايةً
فكن جُرَذاً فيها تَخُونُ وتَسْرِقُ[1]

فإن قال : فكيف يؤمَر من طريق[2] ما يتكلّم عليه أهل اللغة من التّصريف من الأبنية قياساً لم يُتَكَلّم به . ؟

قيل له : إذا تكلّفنا ذلك فإن إدًّا ليس بعمل[3]؟ ولا داء، ولا علّة ولا لون، ولا خِلْقة، وإنما هو خَصلة، وأفعال الخصال لا تكون إلاّ على : فَعَل يَفْعِل فيكون الفعل من «إدٍّ» كالفعل مِن خِلٍّ[4] فتكون «إدّ» بكسر الهمزة كقولك : خِلّ. فإن شئت قلت : إدّ بكسر الهمزة والدّال كقولك؛ خِلّ، وإن شئت قلت : ايدَد كما تقول : اخلل، وقولك : إدٌّ كقولك : خلٌّ . هذا هو القياس الذي يعمل عليه، ويألفه الثقة .

(١) من شواهد : أمالي المرتضى ١/ ٣٨٤ ، العيني ٤/ ٢٩٦، والأشموني ٣/ ١٧٤ ، والهمع والدرر رقم ٧١٩.
وفي الأصل : « يخون ويسرق » بالياء فيهما .
والشاهد لأنس بن أنيس كما قال المبرد ، أو أنس بن زنيم كما قال العينيّ .
والولاية التي وليها هي : « رامهرمز » . انظر قصة هذه الولاية في الدرر اللوامع ٣/ ٥٤ .

(٢) في ط : « من جراين » مكان : « من طريق » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) في ط فقط زيادة : «ذا» بعد كلمة : «يعمل» . بالياء، وفي النسخ المخطوطة : «تعمل» بالتاء

(٤) في ط فقط : « حل » بالحاء وتكررت بالحاء في كل المواضع .

المسألة الرابعــة

[في مررت برجل أسهل خد غلام، أشدّ سواد طرّة]

سأل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : مررت برجل أسهل خدّ غلامٍ / أشد سوادِ طُرّة؟ [٣ / ١٥١]

فقال أبو جعفر : في هذه المسألة وجوهٌ:

أجودها أن تزيد فيها ألفاً ولاماً، فتقول: مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة.

وإنما قلنا: إن هذا أجود الوجوه ، لأن سيبويه قال : « اعلم أن كينونة الألف واللّام في الاسم الآخر أكثرُ وأحسنُ من أن لا يكون فيه الألف واللاّم ، لأن الأوّل في الألف واللام وغيرهما ههنا على حالة واحدة »[1] ، يعني سيبويه أن الأوّل لا يتعرّف بإدخالك الألف واللام في الثّاني ، ألا ترى أن قولك : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة أنه لم يتعرّف أسهل ولا أشد،فاختير دخول الألف واللام ليكونا بدلاً من الهاء .

وإن شئت جئت بالهاء، فقلت: مررت برجل أسهل خد غلامه، أشدّ سواد طُرّته.

---

(١) انظر سيبويه ١/ ١٠١

قال أبو العبّاس : في هذه الأجوبة ما قد أحلت به على قول النحويين أجمعين ، وليس فيها جواب عمّا سألناك عنه ، وذلك أنا سألناك فيها بلا ألف ولام ،ولا هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ، وكان ينبغي أن تَرد المسألة على هيئتها فتقول : هي خطأ إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء ، وتُبَيِّن من أي وجه كانت خطأً ، أو تجيب فيها إذا كانت صواباً على هيئتها إذا أجبت ؟

قال أبو جعفر : أمّا قولي مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطّرة فهو بمنزلة قولك : مررت برجل أحمر خدّ الغلام ، وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب .

أنشد سيبويه :

٥٩٢ =أهوى لها أسفع الخدَّيْن مطّرقٌ
ريش القوادِم لم يُنْصَبْ له الشَّبَكُ[1]

فقوله : أسفع الخدّين بمنزلة أسهل خدّ الغلام.

---

(١) من شواهد: سيبويه ١/ ١٠٠ ، وانظر ديوان زهير والهامش ٦٦ . والسفعة : سواد يضرب إلى الحمرة ، ومطرّق : ريشه بعضه على بعض ، والقوادم : ريش مقدم الجناح ولم ينصب له الشبك : يعني أنه وحشيّ لم يؤخذ ولم يترك. انظرها مش الديوان.

وفي ط فقط: « الصّوارم » مكان : « القوادم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وسيبويه والديوان وفي ط أيضاً: تنصب» بالتاء

وأمّا قولي : مررت برجل أسهلُ خدّ غلامه أشد سواد طُرّته ، فأسهلُ مرفوع بالابتداء، وخَدُّ غلامه خبره ، والجملة في موضع جرّ ، وكذا الجملة الثانية كما تقول : مررت برجل أسود غلامُه أحمر أبوه . وهذا أشهر من أن يحتاج أن يستشهد له .

ونظيره قوله عزّ وجل : ﴿ أم حَسِب الّذين اجْتَرحوا السيّئاتِ أنْ نَجْعَلَهُم كالّذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصّالحات / سواءً محياهُم [٣ / ١٥٢] ومماتُهم ﴾[1] على قراءة من قرأ بالرّفع وهو أحسن .

وكذلك الرّفع في المسألة أحسن . وكذا كلّ ما لم[2] يكن جارياً على الفعل ، فهذا حكمه .

وأمّا قولي: « مررت برجل أسهل خدٌّ غلامه أشدّ سواد طرّته » فعلى أن أجعل أسهل نعتاً لرجل ، وأجعله بمعنى يسهُل فأرفع خدّ بأسهل . وكذلك الجملة الثّانية كما تقول : مررت برجلٍ أحمر أبوه. والرّفع أجود .

وإنما جاز أن تجريه على الأول ، لأنه بمعنى ما هو جارٍ على الفعل . ونظيره القراءة « سواءٌ محياهم ومماتُهم ».

---

(١) الجاثية/ ٢١ ، وقراءة الرفع هي قراءة القراء العشرة ما عدا حمزة والكسائيّ وخلف وحفص فإنهم قرءوا بالنصب . انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٢.

(٢) في ط فقط وردت العبارة على النحو التالي : « وكذلك سهل ما لم يكن » الخ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

وأمّا قولك : إني زدت في المسألة ألفاً ولاماً وهاء فقدبيّنا :لِمَ زِدْنا الألف واللام على مذهب سيبويه ؟ وقد ذكرناه .

قال محمد بن بدر : ذكر أن سيبويه قال كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن ، ثم جعله في غير موضعه ، وإنما الذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف الموضع الذي يجعل الألف واللّام في الآخر منه دون ما لا يجعلان فيه .

قال سيبويه : وتقول: فيما لا يقع إلاّ منوّناً عاملاً في نكرة ،وإنّما وقع منوّناً ، لأنه فُصِل فيه[1] بين العامل والمعمول، فالفصل[2] لازِمٌ له أبداً مُظْهراً أو مضمراً ، وذلك كقولك : هو خير منك أباً ، وأحسن منك وجهاً ، وإن شئت : هو خيرٌ عملاً، وأنت تريد: « مِنْك » ، فالفصل الذي قال هو لازم أبداً في الإضمار والإظهار هو « مِنْ» ،وأكده بأن قال : ولا يعمل إلاّ في نكرة ، لأنه لم يقو قوّة الصّفة المشبهة . هذا نظير كلامه[3] .

وأين حكايتك عنه: أن كينونة الألف واللّام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكونا فيه . وقد قال : إنه لا يعمل إلاّ في نكرة ، والنكرة سواء كانت مفردةً أو مضافة ، لأنا نقول : هذه عشرون متقالاً

---

(١) في ط فقط: « فصل فيه » بزيادة : « فيه » ، وهي في نص سيبويه ١/ ١٠٤ .
(٢) في ظ « و فالفصل » بزيادة الواو تحريف، وانظر سيبويه ١/ ١٠٤ .
(٣) انظر هذا النص في سيبويه ١/ ١٠٤ .

وعشرون مِثْقالَ مِسْكٍ ، فلا يتغيّر عن أن يكون تمييزاً ، فقولك: « أسهل » كقولك : « أحسن » ، وقولك : « وجهاً » كقولك : « خدّ غلام » كما كان عِشرون مثقالاً ، ومِثْقَالَ مِسْكٍ سواء .

والصّفة المشبّهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالاً وألواناً أو خَلْقاً في الموصُوفِينَ / ولا تكون أعمالاً لهم نحو : كريم وكريمة ، [٣ / ١٥٣] ولئيم ولئيمة ، وأحمر وحمراء ، وأعرج وعرجاء .

والفاعِلُ الذي هو أشبه به نحو : ضارب وقاتل ، ومُكْرِم ومُسْتمع .

والأول غيرُ عَمل يعملُه الموصوفُ ولا يقع باختياره .

والثاني عملٌ يعمله الموصوف ويقع باختياره .

والشّبه الذي بينهما في اللّفظ أن تقول : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه ، فيكون كقولك : مررت بِرَجُلٍ ضاربِ زيدٍ ، ومررت برجلٍ حسنٍ الوجْه ، فيكون كقوله : مررت برجل ضاربٍ زيداً . . وكذلك مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجْه ، كقوله : مررت بامرأةٍ ضاربةِ زيدٍ ، وحسنةِ الوجْهَ كقولك : ضاربةٍ زيداً .

وكذلك : مررت برجلٍ أحْمر الوجه ، وبامرأة حمراء الوجه ، وما أشبهه .

وكذلك مررت برجلٍ حسنٍ وجْهُهُ كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ أبوهُ .

فهذه الصّفة التي قال سيبويه : « وكينونة الألف واللّام في الثاني أحسن وأجود » إلاّ أن هذه الصّفة لا تعمل إلاّ فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره .

فأما ما كان من الأوصاف على وزن: أَفْعل يراد به التّفضيل ، ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه ، فإنه لا يعمل إلاّ في نكرة وينصبها على التمييز نحو : هذا أحسن منك وجهاً ، وأكثرُ مِنك مالاً . وإن شئت قدمت فقلت : أحسنُ وجْهاً منك . وإن شئت حذفت الفصل وأنت تريده كما قال فتقول : أنت خير أباً ، تريد: « منه » . قالَ اللّهُ عزّ وجلّ : ﴿ هم أحسن أثاثاً ورِئْياً ﴾[1] يريد : « منهم » . وإن شئت حذفت المعمول فيه ، وجئت بالفصل فتقول : زيد أفضل من عمروٍ.

ولا يجوز أن تحذفهما جميعاً إلا أن يكون مشهوراً في الخَلْق كقولهم : اللّه أكبر ، لأنه قد علم أن الأمر كذلك ، فكأنه قد نطق بالفصل أو يكون شائعاً في أمته نحو ، قول الفرزدق :

٥٩٢ = إنّ الّذي سمك السّماء بنى لنا بيتاً دَعائِمُهُ أعَزُّ وأطْولُ[2]

---

(١) مريم/ ٧٤

(٢) من شواهد: ابن يعيش ٦/ ٩٧ ، ٩٩ ، والخزانة ٣/ ٤٨٦ ، والعيني ٤/ ٤٣ ، والأشموني ٣/ ٥١ ،وانظر ديوانه/ ١٥٥ ،وهو مطلع قصيدة مشهورة وبعده :

بنى بيتاً لنا الملكُ وما بنى حَكَمُ السَّماءِ فإنه لا يُنْقَلُ

وأمّا قول من يقول : إن هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره فليس عندنا بشيء ، لأنه لا نجد عليه دليلاً ، فإذا أردت إضافة «أفعل» هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تُضِفْهُ إلاّ إلى جمع ، والألف واللّام لا تكون جنساً للأوّل ، ويكون / الأول بعضاً للثّاني نحو قولك : زيد [٣ / ١٥٤] أفضل الرّجال .

ولا تكون الإضافة في هذه الأوصاف التي في هذا المعنى إلاّ على هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : زيد أفضل الخيل ، ولا فرسك أفضل الناس ، لأن الناس ليسوا جنساً للفرس ولا الفرس بعضاً لهم . وهكذا جمع هذا .

وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء[1] الجمع من الجنس استخفافاً ، فتقول : زيد أفضل رجل ، وأنت تريد أفضل الرجال كما قلت هذه مائة درهم ، وأنت تريد من الدرهم ، وكلّ رجل ، تريد الرّجالِ،

ولا يُشبه أفعل الذي يكون بلا فصل أفعل الذي يلزمه الفصل ،

(١) في ط: « وتبدل » مكان : « وبناء » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . ونص سيبويه يوضح هذا التصويب قال سيبويه ١/ ١٠٤ : « فإن أضفت فقلت : هذا أول رجل اجتمع فيه لزوم النّكرة ، وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع ، وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال،فحذف استخفافاً واختصاراً. كما قالوا: كل رجل ، يريدون كل الرجال . فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجمع ، واستغنوا عن الألف واللام وعن قولهم : « خير الرجال ، وأوّل الرجال ».

ولا هو منه في شيء ، لأن الذي لا يلزمه الفصل يُثَنّى ويجمع ، ويؤنث ويذكر . والّذي يلزمه الفصل لا يُثنّى ولا يجمع ، ولا يؤنّث ، تقول زيد أفضل من عمرو، والزّيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعدٍ وما أشبه ذلك .

ولأفعل الذي يلزمه الفصل وجوهٌ كثيرةٌ تدلّ على أنه ليس بينه وبين أفعل الذي لا يلزمه الفصل معنًى . وليس بها خفاءٌ على من اعتبرها أدنى اعتبار .

والّذي يدلُّ على تمويهه أنه قال : ألا ترى أن قولهم : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّرة أنه لم يتعرّف أسهل ولا أشد ، فيحتاج إلى أن يعلم مَن قاله ، فإنه كذبٌ لم يقله أحد .

وقوله : أمّا قولي مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطّرة فهو كقولك: مررت برجل أحمر خدّ الغلام ،وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب ، وأنشد سيبويه البيت الذي ذكره ، وأن أسفع الخدين بمنزلة أسهل خدّ الغلام فمحالٌ كلُّه .

أما قوله : هو مثل مررت برجل أحمر خدّ الغلام وهو كثير فكذب ، وكان ينبغي أن يذكر من ذلك ولو حَرْفاً واحداً . وأسهل خدّ الغلام لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لِما تقدّم من الفرق بين أفعل الذي لا يلزمه الفصل / والذي يلزمه . [٣ / ١٥٥]

وليس أسفع مثل أسهل ، لأن أسفع إنما الصّفة واقعة فيه على

الثّاني وهو الخَدّان ، والسّفعة لهما دون الأول . وأفضل الناس الصّفة هي للأول دون الثاني، والفضل[١] له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخدّ فإنما تعني موضعاً من الخَدّ كما تقول : الصّدرُ أجودُ الدُّراج[٢] ، والسّرة أطيبُ الحوت ، ووجه أخيك أحسنه .

ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز ، لأنك تقول مررت برجل أسهل خدًّا من زيدٍ ولا تقول مررت برجل أسفع خدًّا من زيد ، وأن أسهل خدّ الغلام معرفة وقد وصفت به النكرة .

ويدلّ على أن أفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة إذا أضفته إلى الألف واللام أنك لا تُدْخِل عليه الألف واللّام فتقول : هذا الأفضل الناس ، وهذا الأسهل خدّ الغلام . وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه ، والأسفع الخدّين .

وأمّا البيت فإن سيبويه قال في الصّفة المشبهة : إنها تنوّن فتنصب ، وتحذف التّنوين فتضيف، ثم قال : ومِمّا جاء منوّناً قول زهير : « أهوى لها[٣] » ، فذكر البيت على أن الشّاهد (مطّرق) لا غير . كذا قال أهل العِلْم .

قوله : وأمّا قولى: مررت برجل أسهل خدّ غلامه ، أشدّ سواد

(١) في ط فقط : «والفصل» بالصاد، تحريف

(٢) الدُّراج : كالرُّمّان : طائر

(٣) انظر الشاهد رقم ٥٩٢ .

طُرّته، فأسهل مرفوع بالابتداء، وخدّ غلامه خبره، وكذلك الجملة الثانية يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنه رفع أسهل بالابتداء وهو نكرة ، وخدّ غلامه الخبر وهو معرفةٌ .

وأن أسهل للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه المفعول والمعمول فيه معاً ولا دليل على ذلك

وأنه جعل الجملتين وصفاً للرّجل ، والجمل إذا كانت أوصافاً ، أو أخباراً ، أو أحوالاً يعطف بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجل قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد .

وأنه إن جعل الهاء في طُرّته للرجل أحال[1] إنما المراد أن الغلام هو الأسهل الخَدّ الأسود الطّرة ، ليس الرجل ،

وإن جعلها للغلام أحال ، لأن الإعراب يصير لحناً ، ولا يجوز أن يكون أشدّ مجروراً ، ولكن يكون منصوباً كما تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طرّة، فتجعل أشدّ منصوباً على الحال ، قالوا : مررت برجل مُتيّمة أمه منطلِقاً أبوها لا غير .

[٣ / ١٥٦] وقوله هذا أشهر من / أن يستشهد له كذب .

---

(١) أحاله : بمعنى أفسده ، ففي القاموس: « حول » : كل ما تحوّل أو تغيرّ من الاستواء إلى العوج ، فقد حال ، واستحال .

قوله : أما قولي مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طُرّته فعلي أن أجعل[1] أسهل نعتاً لرجل بمنزلة : سَهُل،فارفع خدّ بأسهل وكذا الجملة الثانية قد أحال فيه ، لأنه لم يأت لأسهل ولا لأشد بالفصل ولا بالمعمول فيه ، ورفع به الظّاهر ، وإنما سبيله أن يرفع المضمر ، لأن هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع إلاّ المضمر لا غير . ومثّلوه بقولهم : ما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه ، و« ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجة »[2] . والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبل .

(١) في ط فقط: « جعل » بدون ألف في أوله ، والتصويب من النسخ المخطوطة لأنه يتناسب مع الأسلوب.

(٢) انظر هذا الحديث الشريف ، وبحث رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر في همع الهوامع ٥/١٠٧ ، ١٠٨

المسألة الخامسة

[إنّ سارًّا سارّة حديثك كلامك]

قال أبو جعفر : كيف[1] تقول : إنّ سارًّا سارة حديثك كلامك ؟

قال أبو العباس : تقدير هذه المسألة إن حَديثَك سارٌ سارّة كلامُك .

قال أبو جعفر : هذا التّقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنهم قد أجمعوا على أنه لا يفرق بين إنّ واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه .

فإن قال قائل : إني أقدِّم حديثك ، وأجعله يلي « إنّ » .

قلت : هذا فرار من المسألة ، ومجيء بمسألة أخرى . وأيضاً[2] فإنْ لَمْ يُقَدّر في جواب تقدير المسألة ، فيفهم ما بناه عليه من الجواب .

قال : أما قوله : إن هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر ، إذ كنا لم نفرق بين إنّ وبين اسمها في حال التّقدير ، وإنما كان تفريقاً[3]

(١) سقطت كلمة : « كيف » من ط

(٢) في بعض النسخ : « وإنصافاً » مكان : « وأيضاً » .

(٣) في ط : « تفريقهما » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

بينهما في حال الإلغاء ، والتّقدير صواب .

وأمّا قوله : إنّ هذا التّقدير أيضاً خطأ فقد أخطأ ، وقد كان يجب أن يبيّن من أي وجه كان خطأً؟ لأن الفائدة في الحُجّة لا في الدّعوى .

قال : قد بيّناه بقولنا : إنه لا يفرّق بين إنّ وبين اسمها إلا بالظرف أو ما أشبهه .

وجواب هذه المسألة : أن سارًا سارة حديثك كلامك ، والتّقدير : أن قولاً سارًا رجلاً سارّةً حديثُك كلامُك ، فسارًا منصوب ، لأنه نعت لقول / « وقول » اسم إنّ ، وقولك «سارّةً» نعت لرجل [٣ / ١٥٧] « ورجل » منصوب بوقوع «سارًا» عليه ، وحديثك مرفوع بقولك : « سارة » و« كلامُك » خبر إنّ .

قال محمد بن بدر : هذا نصّ ما ذكرته عن خصمك ، وارتضيته عن قولك ، وليس فيما عبت عليه شيء تُنكره العلماء ، ولا يَعْدل عنه الفقهاء .

المسألة السادسة

[هذه ساعة أنا فرح]

ثم سأل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : هذه ساعةُ أنا فَرِحٌ بغير تنوين ؟

فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعةُ أنا فرحٌ فتكون « هذه » في موضع رفع بالابتداء ، وقولك : ساعةُ » خبره « وأنا فرح » مبتدأ وخبر في موضع جَرٍّ .

ويجوز أن تقول : هذه ساعةَ أنا فرحٌ على كلام قد جرى ، كأنك قلت : هذه القضيةُ ساعةَ أنا فَرِحٌ ، تريد : أن هذا الأمر ساعةَ أنا فَرِحٌ ، قال الله تعالى : « هذا يَوْمَ ينفع الصّادقين صِدْقُهم »[1] ، الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند أهل العربية .

---

(١) المائدة/ ١١٩ . وفي « يوم » عدة قراءات : « يومُ » وهي قراءة حفص ، والقراء السبعة ما عدا نافعاً :
و« يومَ » وهي قراءة نافع ، وابن مُحَيصن .
و« يوماً » وهي قراءة الأعمش .
و« يومٌ » بالرفع والتنوين ، وهي قراءة الحسن بن عياش والأعمش . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٠٦٨ .

قال أبو العباس : سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه[1] ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل إلاّ ظرفاً في معنى المضيّ كقولك : جئتك يَوْمَ زيدٌ أميرٌ ، وجئتك يَوْمَ يقوم زيدٌ ، وذلك أنه إذا كان ماضياً كان بمعنى إذْ كقولك : جئتُك إذْ زيدٌ أمير ، وجئتك إذْ يقومُ زيدٌ .

فإذا كان في معنى الاستقبال لم يضف إلاّ إلى الفعل ، ولا يجوز إضافته إلى المبتدأ والخبر ، لأنه يكون حينئذ بمعنى :(إذا) كما تقول: أنا آتيك يَوْمَ يقوم زيد ، لا مثل : أنا آتيك إذا[2] يقوم زيد ، لأن إذا في معنى الجزاء .

وإنما تُضيف الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء والخبر، لأن حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر.

وهذه المسألة مسطورة لسيبويه[3]. وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه مأخوذة .

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسألة على معنى المضيّ . والدّليل عليه قولنا : على كلام قد جرى ، وقولنا : كأنك قلت:هذه القضيّة ساعةَ أنا فَرِحٌ . / [٣ / ١٥٨]

(١) أي يفسدونه .

(٢) من ط : « يوم » مكان : « إذا » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٣) انظر سيبويه ١ / ٤٦١ .